إن استمرار الاختلافات الصحية على أساس الجنسية أو العرق/الإثنية أو غيرها من العوامل الاجتماعية يثير مخاوف أخلاقية، ويسيء إلى المفهوم الأساسي للعديد من الناس عن الإنصاف والعدالة (13، إلا أنه يمكن النظر إلى الاختلافات الصحية على أنها مرفوضة بشكل خاص من منظور حقوق الإنسان (21، لقد تم ترسيخ مفهوم الصحة كحق من حقوق الإنسان في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1948 (23) ومنذ ذلك الحين انعكس في الدساتير الوطنية والمعاهدات والقوانين والسياسات والبرامج المحلية في البلدان في جميع أنحاء العالم (22)، مع التركيز على القيمة الفريدة التي تضعها المجتمعات على الصحة. يتم أيضًا تقدير العدالة الصحية نفسها. وهو ما ينعكس جزئياً في تشكيلها للجنة المعنية بالمحددات الاجتماعية للصحة في عام 2005. وتقوم هذه اللجنة بجمع وتجميع الأدلة العالمية حول المحددات الاجتماعية للصحة وتوصي باتخاذ إجراءات تعالج عدم المساواة في مجال الصحة. على أهداف متوسطة تحجب أوجه التفاوت. أدرجت الأمم المتحدة المساواة في أجندة التنمية المستدامة لما بعد عام 2015. فإن تكلفة التفاوت في الصحة مذهلة. ففي الفترة بين عامي 2003 و2006 فقط، قدرت التكلفة الاقتصادية المباشرة الناجمة عن التفاوت في الصحة على أساس العرق أو الانتماء العرقي في الولايات المتحدة بنحو 230 مليار دولار. بما في ذلك الوفاة المبكرة والأمراض التي يمكن الوقاية منها والتي أدت إلى انخفاض إنتاجية العمال. خاصة عندما يتم قياس عدم المساواة على نطاقات جغرافية واسعة (27). فإن دراسة التفاوتات الصحية ومكافحتها تتطلب الإلمام بالتعاريف والمفاهيم والنظريات ذات الصلة بالاختلافات الصحية.

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي